

Distr.
GENERALTD/B/COM.2/ISAR/24
3 September 2004ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير

الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الحادية والعشرون

جنيف، ٢٧-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

استعراض القابلية للمقارنة والصلة في المؤشرات الحالية المتعلقة
بالمسؤولية الاجتماعية للشركات*

تقرير من أمانة الأونكتاد عن المشاورات بشأن المؤشرات الاجتماعية

ملخص تنفيذي

وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في إطار ولايته لتشجيع تنسيق أفضل ممارسات الإبلاغ من قبل الشركات، على "البدء في بحث المؤشرات القائمة حتى تكون تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات قابلة للمقارنة ولا تلقي بأعباء غير معقولة على عاتق المؤسسات في البلدان النامية".

ويقدم هذا التقرير استعراضاً للمبادرات والأنظمة الرئيسية القائمة بشأن مؤشرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويوجز المسائل الرئيسية التي يطرحها بحث قابلية هذه المؤشرات للمقارنة وصلاحيتها. ويناقش بشكل خاص مسألة ما إذا كان يمكن تحسين قابلية المؤشرات للمقارنة وصلتها بما تشير إليه عن طريق التركيز على عدد محدود من المؤشرات الأساسية المشتركة أو "المؤشرات الأساسية". ويناقش التقرير أيضاً نطاق تقارير الإبلاغ الاجتماعي والمستخدمين المحتملين لها، وكذلك المعايير المحتملة التي يمكن تطبيقها في اختيار المؤشرات الأساسية. وترمي هذه المعايير إلى دعم قابلية المؤشرات للمقارنة وصلتها بما يشير إليه، وهي تشمل ما يلي: جوهرية المعلومات، والشمول، والقدرة على التحقق، والسرية. كما تتطلب المعايير أن تظهر المؤشرات الأساسية المحتملة تأثير الشركات على المجتمع، وأن تكون مرتبطة بالتنمية المستدامة، وأن لا يترتب عليها أية تكاليف تتصل بالإبلاغ أو جمع البيانات بمقدار يفوق المنافع المتصلة بالإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وقد أعدت أمانة الأونكتاد هذا التقرير بغية تيسير مداولات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في مجال الإبلاغ الاجتماعي. ويبرز التقرير الآراء التي أعرب عنها فريق خبراء مخصص في أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجرتها الأمانة في الفترة ما بين الدورة السابقة وهذه الدورة.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب حجم الأعمال التي تراكمت على الأمانة في الفترة التي تلت مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر.

المحتويات

الفصل	الصفحة
مقدمة	٣
أولاً - عرض عام للمبادرات والأنظمة الحالية الرئيسية المتصلة بمؤشرات المسؤولية الاجتماعية للشركات	٥
ألف - الطلب على الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتحديات التي تواجه هذا الإبلاغ	٥
باء - مبادئ توجيهية حكومية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة	٦
جيم - مبادرات المجتمع المدني	٧
دال - ممارسات الشركات	٨
ثانياً - قضايا رئيسية أثارها فحص القابلية للمقارنة والصلة في المؤشرات الاجتماعية الحالية ...	١١
ألف - نطاق الإبلاغ الاجتماعي	١١
باء - مستخدمو الإبلاغ الاجتماعي	١١
جيم - معايير قد تيسر وضع مؤشرات اجتماعية قابلة للمقارنة والصلة	١٣
دال - سبل توصيل المعلومات الاجتماعية	١٧
هاء - مؤشرات يُحتمل أن تكون موضع مزيد من الدراسة	١٨
ثالثاً - قضايا محددة في الإبلاغ الاجتماعي من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم	٢٠
رابعاً - الاستنتاج	٢١
المرفقان	
الأول - أعضاء فريق الخبراء الاستشاري غير الرسمي	٢٤
الثاني - مؤشرات مقترحة للبحث في اجتماع فريق الخبراء الاستشاري	٢٥

مقدمة

١ - في توافق آراء ساو باولو الذي اعتمد في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، وهو واحد من مؤتمرات تُعقد كل أربع سنوات، سلمت الدول الأعضاء بأن الهدف من أعمال الأونكتاد في مجال الاستجابة بسياسة عامة هو "مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تصميم وتنفيذ سياسات فاعلة لبناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، على أساس المعالجة المتكاملة لقضايا منها مسؤولية الشركات، وتطوير المشاريع وتيسير الأعمال التجارية (TD/410، الفقرة ٤٩). ومنذ انعقاد الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، حدد هذا الفريق الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتباره قضية من القضايا الناشئة في مجال شفافية الشركات. وإضافة إلى ذلك، استنتج الفريق في دورته العشرين أنه فيما يتزايد الضغط من أجل تحسين الإبلاغ عن القضايا الاجتماعية وفيما تصدر المشاريع مزيداً من المعلومات، لا يزال الشعور بالارتياح لدى الجهات صاحبة المصلحة إزاء نوعية التقارير الاجتماعية شعوراً ضعيفاً. وإضافة إلى ذلك، أعرب عن القلق من أن يجعل عدم قابلية التقارير الاجتماعية للمقارنة هذه التقارير أقل فائدة للجهات صاحبة المصلحة. ولوحظ أيضاً أن عدم الرضى عن الإبلاغ الاجتماعي يشكل عبئاً متزايداً على المشاريع فيما تحاول الاستجابة للطلبات المتزايدة من قبل جهات متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة.

٢ - ونتيجة لهذه المناقشات، وافق الفريق العامل على أن "يباشر النظر في المؤشرات الموجودة حالياً لتكون التقارير المقدمة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات قابلة للمقارنة ولا تحمل شركات البلدان النامية أعباء غير معقولة". وأنفق أيضاً على النظر في حاجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣ - وفي أثناء المناقشات التي دارت حول أعمال الفريق في مجال الإبلاغ الاجتماعي، اقترح القيام بهذا العمل بالتعاون مع قطاع الأعمال، ونقابات العمل، ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الحكومية الدولية ومبادرات الأمم المتحدة أو المبادرات التي تتبناها الأمم المتحدة مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومع منظمات تضطلع بأعمال متخصصة في مجال مؤشرات المسؤولية الاجتماعية للشركات مثل مبادرة الإبلاغ العالمية.

٤ - وفي أعقاب صدور توصيات الفريق العامل في دورته العشرين، دعت أمانة الأونكتاد عدداً من الخبراء البارزين في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات وفي كشف الشركات إلى المشاركة في فريق خبراء استشاري غير رسمي. وغرض الأمانة في ذلك هو طلب آرائهم في قابلية المؤشرات الاجتماعية الحالية للمقارنة وصلة هذه المؤشرات بالموضوع. (ترد في المرفق الأول قائمة بأعضاء فريق الخبراء الاستشاري).

٥ - والغرض من هذا التقرير هو مواصلة تيسير مداورات الفريق في مجال الإبلاغ الاجتماعي. فهو يورد استنتاجات الأمانة بشأن المسائل الرئيسية في مجال قابلية المقارنة والصلة بالموضوع في الإبلاغ الاجتماعي، كما يورد آراء فريق الخبراء الاستشاري غير الرسمي في الاستنتاجات ومسائل أخرى بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات والإبلاغ الاجتماعي. ويبحث التقرير بخاصة المعايير الممكن استخدامها في اختيار عدد محدود من المؤشرات الاجتماعية الأساسية القابلة للمقارنة وذات الصلة بالموضوع.

٦- ويعتمد هذا التقرير على التقرير الذي أعدته الأمانة للدورة العشرين للفريق (TD/B/COM.2/ISAR/20) الذي يبحث قضايا رئيسية في مجال الإبلاغ الاجتماعي، ويوصى بقراءة التقريرين معاً.

٧- تشمل قضايا مسؤولية الشركات عادة شواغل بيئية. وفي السنوات الأخيرة تناول الفريق قضايا المحاسبة البيئية ومؤشرات الكفاءة الإيكولوجية^(١) وقد أسفر هذا العمل عن وضع توجيهات للمشاريع وهيئات الإشراف وهيئات وضع المعايير بشأن الممارسات الفضلى في المحاسبة والإبلاغ المالي لأغراض حساب التكاليف البيئية وتحديد المسؤوليات البيئية^(٢). وأعقبت ذلك توجيهات مفصلة تفصيلاً أكبر بشأن تقدير واستخدام مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية^(٣). ولذلك فإن تركيز الأمانة في هذا التقرير يقتصر على العنصر الاجتماعي من عناصر الاستدامة والإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

أولاً - عرض عام للمبادرات والأنظمة الحالية الرئيسية المتصلة بمؤشرات المسؤولية الاجتماعية للشركات

ألف - الطلب على الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتحديات التي تواجه هذا الإبلاغ

٨- زادت الفصائح البيئية والاجتماعية وحي الجمهور بأن المشاريع ليست جميعها مستعدة للمساهمة أو قادرة على المساهمة مساهمة إيجابية في أهداف المجتمع في مجال الاستدامة. ويتطلب الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات مزيداً من المساءلة والشفافية من جهة الشركات. وفي المحفل الاقتصادي العالمي لعام ١٩٩٩ الذي عقد اجتماعه في دافوس، قال الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إن العولمة الاقتصادية تواجه مخاطر ما لم تلتزم الشركات وهيئات أخرى في المجتمع بمبادئ عالمية تتعلق بحقوق الإنسان والعمل، وحماية البيئة وسيادة القانون. وقد تجسد هذا الالتزام في الميثاق العالمي للأمم المتحدة. وأما في الكتاب المعنون "تشديد الشروط"، الصادر في عام ٢٠٠٤، فقد لاحظ السيد عنان أنه فيما يتزايد عدد الشركات التي تعتمد المبادئ الواردة في الميثاق العالمي تزداد الحاجة إلى أدوات عملية ومعلومات تضيف معنى على المبادئ العالمية التي يجسدها الميثاق العالمي^(٤).

٩- وفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعترف المبادئ التوجيهية الجديدة لإدارة الشركات، مثل مبادئ إدارة الشركات التي وضعتها تلك المنظمة بضرورة الإبلاغ إبلاغاً لا يقتصر على المستثمرين بل يشمل جهات أخرى من الجهات صاحبة المصلحة أيضاً. وإضافة إلى ذلك، شمل التأويل الذي أُجري في عام ٢٠٠٠ للمبادئ التوجيهية للمشاريع متعددة الجنسيات التي وضعتها منذ أمد بعيد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أبواباً جديدة تتعلق بقضايا اجتماعية وبيئية. وأصدر الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣ توجيهاً^(٥) جاء فيه أن تقديم استعراض نزيه لتطور المشروع التجاري ينسجم وحجم هذا المشروع ودرجة تعقيده يوجب ألا تقتصر المعلومات التي تُقدم على جوانبه المالية. بل ينبغي لهذه المعلومات أيضاً أن تشمل جوانب بيئية واجتماعية.

١٠- أما الطلب على الإبلاغ الاجتماعي فيأتي بعضه من المستثمرين استثماراً طويلاً الأجل مثل صناديق المعاشات التقاعدية التي تطلب معلومات تتعلق بالأصول غير المحسوسة وبالمخاطر والآفاق المستقبلية للمشاريع. ويأتي الطلب أيضاً من الجهات صاحبة المصلحة التي تهتم بمساءلة المشاريع، ومن هذه الجهات الحكومات والمجتمع المدني ونقابات العمل والمستثمرون الذين يشعرون بالمسؤولية الاجتماعية. أما الجهات صاحبة المصلحة التي شملها التقرير العالمي للجهات صاحبة المصلحة لعام ٢٠٠٣، الذي أعدته شركة كوتس كليفيس المحدودة التابعة للمجموعة الأوروبية للاستشارات في مجال الاتصالات، فقد أشارت إلى أن الإبلاغ الاجتماعي في التقارير الحالية للشركات هو أقل ما يبعث على الارتياح لديها^(٦).

١١- ويبدو أن مصدر إحدى الصعوبات في الإبلاغ الاجتماعي هو عدم وجود إطار إبلاغ مقبول عالمياً للإبلاغ عن الاستدامة بوجه عام وللإبلاغ الاجتماعي بوجه خاص. وقد وضع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة إطاراً من هذا النوع لأغراض الإبلاغ المالي. ويبين هذا الإطار المفاهيم التي يستند إليها إعداد وتقديم البيانات المالية

العامة الغرض الموجهة للمستعملين الخارجيين، أي البيانات المالية الموجهة لتلبية الحاجات العامة إلى المعلومات لدى مجموعة واسعة من مستعمليها الذين يعتمدون على البيانات المالية باعتبارها مصدرهم الرئيسي للمعلومات المالية. أما المعايير المنقحة التي وضعها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة التي تتناول عرض البيانات المالية فتورد أيضاً أشكالاً توضيحية للبيانات المالية للاهتمام بها في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ذات الصلة.

١٢- وأما مسألة ما إذا كان ينبغي استعمال معايير المحاسبة في تحديد محتوى تقرير اجتماعي فهي مسألة قابلة للنقاش. وحاجج بعض المشاركين في فريق الخبراء الاستشاري بالقول إن معايير المحاسبة ليست كافية في حالة الإبلاغ الاجتماعي لأن القضايا الاجتماعية أقل محسوسة من القضايا المالية والبيئية. ورأى هؤلاء حاجة إلى إيجاد سبيل للإبلاغ عن القضايا الاجتماعية لاستحالة قياس جميع جوانب الأثر الاجتماعي وتقديرها تقديراً كمياً. وفي المقابل، حاجج مشاركون آخرون بالقول إنه من الممكن إعادة تفسير معايير المحاسبة تفسيراً يجعلها مناسبة للإبلاغ الاجتماعي منطلقين في نظرهم إلى التقارير الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع وليس من وجهة نظر المستثمرين.

١٣- وبعض التوجيهات المتعلقة بتطبيق طرق المحاسبة في مجالات جديدة قدمت فعلاً في مجال الإبلاغ البيئي ولكن النقص لا يزال يعترى تلك الطرق في مجال الإبلاغ الاجتماعي. ونتيجة لذلك، تترك المشاريع وشأنها لوضع شكل ومحتوى هذه التقارير. وتقوم بعض المشاريع الريادية حالياً بوضع تقارير يُحتذى بها. غير أن الكثير من التقارير الاجتماعية هي تقارير وصفية في طابعها وتدور حول ما إذا كانت المشاريع تدرك القضايا القائمة وليست تقارير تقوم على المحاسبة الكمية لنتائج سياساتها. والقليل من التقارير يشمل مؤشرات أداء للقضايا الاجتماعية التي يمكن تعقبها لفترات من الزمن أو التي يمكن أن تشكل الأساس للمقارنة بين المشاريع أو القطاعات.

١٤- وإضافة إلى ذلك، تتسم تقارير كثيرة بأنها انتقائية وجزئية، ولا تستعرض إلا بعض عناصر الأداء الاجتماعي. أما المعلومات التي تكشفها فكثيراً ما تُجمع على مستوى الشركة ككل، فيكون ذلك مفيداً في بعض النواحي لكنه لا يكشف إلا القليل عن أثر عمليات الشركة في مواقع محددة أو في بلدان مضيئة بعينها. ونتيجة لذلك، قد لا تحصل الجهات صاحبة المصلحة على صورة دقيقة وكاملة لأنشطة الشركة.

١٥- وإدراكاً لهذه القضايا اضطلع عدد من الجهات صاحبة المصلحة والمجموعات التجارية بمبادرات لتحسين الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. ووضعت هذه الجهات قوائم بمؤشرات بيئية واقتصادية واجتماعية وصاغت مبادئ توجيهية بشأن طريقة إعداد تقرير عن الاستدامة. ويرد أدناه استعراض عام لبعض هذه المبادرات.

باء - مبادئ توجيهية حكومية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة

١٦- وضع عدد من الحكومات مثل حكومتي هولندا والدايمرك مبادئ توجيهية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة، وتقدم هذه المبادئ التوجيهية توصيات بشأن شكل ومحتوى التقارير. وتورد جملة أمور منها أمثلة على القضايا الاجتماعية التي يتعين تغطيتها وإن كانت لا تورد تفاصيل المؤشرات التي تستخدم فيها. وعلى سبيل المثال، أصدر المجلس الاستشاري الهولندي للإبلاغ السنوي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ مبدأً توجيهياً خاصاً بالإبلاغ عن الاستدامة (*Richtlijn 400 'jaarverslag' أو التوجيه ٤٠٠ للتقارير السنوية*). ويسلم هذا المبدأ التوجيهي بأن الإبلاغ عن

الاستدامة لا يزال في مرحلة النشوء ولكنه يزود معدي التقارير بتوصيات تتعلق بالمسائل التي يتعين وضعها في الاعتبار.

١٧- وصدر في تموز/يوليه ١٩٧٧ قانون فرنسي (القانون رقم 77-769) يقتضي قيام جميع الشركات التي يزيد عدد موظفيها عن ثلاثة مائة موظف بنشر "حصيلة اجتماعية" سنوية هي مجموعة من البيانات الإحصائية عن الأداء الاجتماعي للشركة في فترة السنوات الثلاث السابقة. وتتضمن معلومات عن العمالة، والأجور، والصحة والسلامة، وظروف العمل، والتدريب، وعلاقات العمل، وظروف معيشة الموظفين وأسرهم. أما المرسوم رقم 77-1354 الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ فيحدد الإجراءات التي تطبق في التقرير. وبعد إجراء استعراض وإبداء تعليقات من قبل ممثلي نقابات العمال ومجلس العمل في الشركة تتاح الحصيلة الاجتماعية لجميع الموظفين ومفتشي العمل وأصحاب الأسهم.

١٨- ومنذ عام ٢٠٠٢، تقتضي المادة (L225-102-1) من قانون التجارة الفرنسي أن تقدم الشركات المذكورة تقارير عن الطريقة التي تأخذ بها في الاعتبار الآثار البيئية والاجتماعية التي تترتب على أنشطتها. أما الشركات ذات الفروع الأجنبية فعليها أن تبين في تقاريرها الطريقة التي تضمن بها احترام اتفاقيات منظمة العمل الدولية من قبل الجهات التي تتعاقد معها من الباطن ومن قبل فروعها. وتذكر تفاصيل المعلومات المطلوبة عن الأثر الاجتماعي في المادة ١٤٨-٢ من المرسوم رقم (67-236). وتذكر في المادة ١٤٨-٣ المعلومات المطلوبة عن الأثر البيئي.

١٩- ووضع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ قانون بلجيكي (المادة ٤٧) يشترط على الشركات القائمة في بلجيكا والتي لديها أكثر من ٢٠ موظفاً أن تدرج في حساباتها السنوية حصيلة اجتماعية تتضمن معلومات مفصلة عن العمالة، وتقلبات قوة العمل، والتدابير المتخذة لصالح العمالة من قبل الشركة، والتدريب المنظم. وحتى بعض الشركات غير المطلوب منها نشر تقارير سنوية يُطلب إليها وضع حصيلة اجتماعية.

جيم - مبادرات المجتمع المدني

٢٠- إن مبادرة الإبلاغ العالمي هي مبادرة متعددة الجهات صاحبة المصلحة، وقد بدأها في عام ١٩٩٧ الائتلاف من أجل اقتصادات مسؤولة بيئياً. وأصبحت منظمة مستقلة في عام ٢٠٠٢ وتعمل الآن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والميثاق العالمي للأمم المتحدة. ومهمة هذه المبادرة هي وضع ونشر مبادئ توجيهية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة.

٢١- وتتضمن المبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمي مبادئ بشأن الإبلاغ يتعين اتباعها من قبل معدي تقارير الإبلاغ؛ وتحدد هذه المبادئ التوجيهية محتوى تقارير الإبلاغ وتقدم مؤشرات للإبلاغ من بينها ٥٠ مؤشراً أساسياً بيئياً واجتماعياً واقتصادياً و٤٧ مؤشراً إضافياً آخر. والمؤشرات الأساسية هي "تلك ذات الصلة بمعظم منظمات الإبلاغ والتي تهم معظم الجهات صاحبة المصلحة"^(٨). أما المبادئ التوجيهية للمبادرة فلا توضح طريقة تمييز المؤشرات الأساسية عن غيرها من المؤشرات، وتحذر من أن بعض المؤشرات الأساسية قد لا تكون على صلة بجميع مستعملي تقارير الإبلاغ أو معديها.

٢٢- وهذا العدد الكبير من مؤشرات المبادرة يمكن تفسيره بالجهود الجديدة بالثناء التي تُبذل في إطار المبادرة لجعل هذه المؤشرات شاملة ما أمكن الشمول في مداولاتها. وقد أُتيحت لأي طرف مهتم وملتزم إمكانية المشاركة في وضع المبادئ التوجيهية. وحتى الآن توجد ١٩ شركة من الشركات التي يبلغ عددها ٤٠٢ والتي تشير إلى مبادرة الإبلاغ العالمي في التقارير الاجتماعية تُعتبر شركات تعمل "وفقاً" للمبادئ التوجيهية. وهناك جهات أخرى تقدم "تقارير في إطار المبادرة" وهي الجهات التي تذكر المبادرة في تقاريرها وتختار الاختصار على استخدام بعض المؤشرات فقط؛ وهذا يقوض قابلية هذه التقارير للمقارنة.

٢٣- إن منظمة "الأعمال التجارية في المجتمع المحلي" هي منظمة ليست غايتها الربح قائمة في المملكة المتحدة مؤلفة من نحو ٧٠٠ عضو منهم ٧٥ شركة من الشركات الـ ١٠٠ الأعضاء في السوق المالية فتسي (FTSE 100). ويوصي مشروع الإبلاغ عن أثر أعمال الشركات الذي تضطلع به هذه المنظمة بتطبيق ٤٤ مؤشراً في قياس أثر الشركة في المجتمع. وتُقسم هذه المؤشرات إلى فئات فرعية تتصل بالسوق والبيئة ومكان العمل والمجتمع المحلي وحقوق الإنسان.

٢٤- أما المؤشرات المستخدمة في إطار "الإبلاغ عن أثر أعمال الشركات" فتتيح إحراز التقدم على ثلاثة مستويات. المستوى ١: يطلب إلى الشركات التي لا تزال في بداية قياس التقدم وضع بيانات تكون في معظمها بيانات خط الأساس؛ المستوى ٢: يقتضي قيام الشركات التي ترغب في تجاوز التزام أساسي بوضع بعض البيانات عن الأداء والأثر؛ المستوى ٣: يقتضي قيام الشركات التي ترمي إلى مواصلة تحسين أدائها بتقديم معلومات نوعية وكمية.

٢٥- ويُفَقُّ بهذه المؤشرات إطار لقياس الممارسات التجارية المسؤولة والإبلاغ عنها. وتؤكد منظمة "الأعمال التجارية في المجتمع المحلي" أن منهجية الإبلاغ هذه ترسم صورة لأنشطة وأداء الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، غير أنها تؤكد أيضاً أن هذه المنهجية لا تفسح مجالاً للمقارنة. ويُعتبر بعض مؤشراتها الأساسية مرتبطاً ارتباطاً شديداً بقطاعات بعينها. وشاركت في هذه المبادرة حتى الآن ١٨ شركة كاتبة في المملكة المتحدة^(١٠).

دال - ممارسات الشركات

٢٦- تبين مسح معدي التقارير التي اضطلعت بها شركات كبرى من شركات المحاسبة والاستشارات^(١١) أنه على الرغم من أن الإبلاغ عن الصحة والسلامة والبيئة لا يزال النوع الأبرز من أنواع الإبلاغ غير المالي في أوساط أكبر ٢٥٠ شركة من شركات توب غلوبال فورتشين (GFT250) (٧٣ في المائة)، تظهر حالياً أنواع أخرى من التقارير التي تشمل الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الثلاثة (١٤ في المائة)، والتقارير التي تجمع بين الجوانب البيئية والاجتماعية (١٠ في المائة)، والتقارير الاجتماعية والتقارير التي تجمع بين الجوانب الاجتماعية والمالية (٣ في المائة). ويظهر هذا الاتجاه لدى الشركات المائة الكبرى (Top 100) إذ يبين مسحها أنها تدرج بصورة متزايدة القضايا الاجتماعية والاقتصادية في تقاريرها عن الصحة والسلامة والبيئة^(١٢).

٢٧- أما محتوى هذه التقارير فيحلل بوجه عام من زاوية القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتشمل القضايا البيئية أثر عمليات الإنتاج والمنتجات والخدمات في الهواء وفي البر وفي التنوع البيولوجي وفي صحة البشر. ويشمل الإبلاغ عن الأداء الاقتصادي الأجور والمزايا والإنتاجية وإيجاد فرص العمل والإنفاق على مصادر خارجية، والاستثمارات في البحث والتطوير، والاستثمارات في التدريب وغيره من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري^(١٣). وتشمل القضايا الاجتماعية في العادة موضوعات الإبلاغ التقليدية مثل الصحة والسلامة في مكان العمل ورضى الموظفين والدور الخيري للشركات، وكذلك موضوعات أخرى مثل حقوق العمال وحقوق الإنسان، وتنوع قوة العمل، والعلاقات مع الموردين. ويبين الجدول ١ أن موضوعات الإبلاغ التقليدي لا تزال أكثر شيوعاً من الموضوعات الجديدة.

٢٨- وتُجمع المسوح كلها على الرأي القائل إن محتوى ونوعية تقارير الاستدامة ليسا ثابتين. فالتقارير البيئية عموماً أفضل عدداً ونوعاً من تقارير القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ويعزى ذلك في معظمه إلى وجود عدد من المقاييس البيئية المعترف بها مثل مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية التي وضعها الفريق. أما تناول الجوانب الاجتماعية فكثيراً ما يركز على داخل الشركة ويقل عدد التقارير التي تغطي المجتمع المحلي والقضايا الاجتماعية الأعم.

٢٩- أما المسح الذي أجرته شركة برايس ووترهاوس كوبر (PricewaterhouseCooper's) لـ ١٤٠ شركة كبيرة في الولايات المتحدة فيبين أن هذه الشركات تواجه صعوبات في تحديد معنى الاستدامة في أعمالها وفي ترجمة الاستدامة إلى مقاييس. وبوجه عام، فإن القدرة على وضع مقاييس ملموسة واستخدامها لبيان التقدم المحرز في فترة من الزمن تعتبر قدرة متدنية تدنياً شديداً في مجالات الأداء الاجتماعي مقارنة بمجالات الأداء الاقتصادي.

الجدول ١ - الموضوعات الاجتماعية في تقارير غلوبل فورتشين ٢٥٠

الموضوعات	النسبة المئوية
مشاركة المجتمع المحلي	٩٧
الصحة والسلامة	٩١
تكافؤ الفرص/تنوع قوة العمل	٨٨
رضى الموظفين	٦٧
حقوق الإنسان	٥٥
العلاقات بالموردين	٣٩
استخدام الأطفال	٣٦
حرية إقامة الجمعيات	٢٧
التجارة التزيهة/التنمية الدولية	١٨
الفساد	١٥

المصدر: KMPG, 2002 International Survey of Corporate Sustainability

Reporting.

٣٠- بدأت شركات بوضع مؤشرات اجتماعية تمكنها من قياس أدائها الاجتماعي. ويورد الجدول ٢ على الترتيب المؤشرات الخمسة الأولى التي تستخدمها أكبر ٢٥٠ شركة بحسب مجلة فورتشين (GFT 250). أما القضايا الاجتماعية التي من الأصعب وضع مقاييس لها فلا يزال الإبلاغ عنها نوعياً^(٤).

الجدول ٢ - مؤشرات الأداء الاجتماعي الخمسة الأولى

الموضوعات	النسبة المئوية
نسبة وقوع الحوادث/الإصابات	٧٦
الإنفاق على المجتمع المحلي	٤٨
المرأة في صفوف الموظفين/الإدارة	٤٢
تنوع الموظفين	٢٧
تنوع الموردين	١٢

المصدر: KMPG, 2002 International Survey of Corporate Sustainability Reporting

غير أن هذه المؤشرات الخمسة الأولى قد لا تكون حسب توقعات الجهات صاحبة المصلحة كاملة. فقد أُجري مؤخراً مسح لمجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة (التقرير العالمي للجهات صاحبة المصلحة لعام ٢٠٠٣ الذي أعدته شركة كوتس كيليفيس المحدودة التابعة لمجموعة الاستشارات الأوروبية للاتصالات) بين أن نسبة مئوية كبيرة من الذين شملهم المسح يتوقعون أن تغطي التقارير الاجتماعية القضايا التالية: حقوق الإنسان (٦٢,٨ في المائة)، والصحة والسلامة (٥٧,٦ في المائة)، والسلوك الأخلاقي في الأعمال التجارية (٥٦,٥ في المائة)، والمعايير في البلدان النامية (٥٥,٤ في المائة)، وتدابير القضايا الاجتماعية (٤٩,١ في المائة)، والرشوة والفساد (٤٩ في المائة)، وبيانات السياسة الاجتماعية أو المبادئ التوجيهية الاجتماعية (٤٧,٥ في المائة)، وتكافؤ الفرص (٤٥,٩ في المائة)، ومعايير القضايا الاجتماعية لسلسلة الموردين (٤٥,٥ في المائة)، وعلامات حماية المستهلك/المنتج (٤٤,٦ في المائة)، والتعليم والتدريب (٤٣,٦ في المائة)، وحرية تكوين الجمعيات/حقوق العمال (٤٢,٣ في المائة)، والعلاقات بالمجتمع المحلي (٤٠,١ في المائة)، ومواطنة الشركات (٣١,٠ في المائة).

ثانياً - قضايا رئيسية أثارها فحص القابلية للمقارنة والصلة في المؤشرات الاجتماعية الحالية

٣١- فحصت الأمانة ما يقارب مجموعه ٣٥٠ مؤشراً من المؤشرات الاجتماعية الحالية. وفيما يتعلق بقابلية تلك المؤشرات للمقارنة، أعدت الأمانة قائمة بالمعايير الممكنة التي يمكن استخدامها في تحسين قابلية المقارنة في المؤشرات الاجتماعية المقترحة في مبادرات رئيسية بشأن الإبلاغ الاجتماعي.

٣٢- وبحث فريق الخبراء الاستشاري المعايير في اجتماعه الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٤، وترد أدناه نتائج تلك المناقشات والتبادل الإضافي للآراء عبر البريد الإلكتروني والاتصال الهاتفي.

ألف - نطاق الإبلاغ الاجتماعي

٣٣- أثار فريق الخبراء الاستشاري عدداً من القضايا المتعلقة بسياق ونطاق الإبلاغ الاجتماعي. ووافق الفريق على وجوب تصنيف المعلومات المتعلقة بالاستدامة باعتبارها معلومات اقتصادية وبيئية واجتماعية، ولكنه سلم رغم ذلك بعدم وجود توافق في الآراء بشأن طريقة تناول الاستدامة في سياق الإبلاغ الاجتماعي. وناقش الفريق أيضاً مسألة ما إذا كان ينبغي لهذا التصنيف أن يركز على الإبلاغ عن طريقة تدبير الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية أو على الأثر الاجتماعي للشركات. وهذه الموضوعات مترابطة، لكن التركيز على إحداها يؤدي إلى نتائج تختلف عن تلك التي يؤدي إليها التركيز على موضوع آخر منها. ومن شأن تقرير يركز على طريقة تدبير الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية أن يشمل السياسات، ونظم الإدارة، ونظم الرصد، ونتائج ذلك المتعلقة بالقضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن تقرير عن الأثر الاجتماعي للشركات أن يركز بخاصة على قضايا اجتماعية، وأن يتضمن معلومات عن أثر أنشطة الشركة وليس عن سياساتها ونظم إدارتها.

٣٤- وأكد بعض أعضاء الفريق أن القضايا الاجتماعية كثيراً ما تترابط ارتباطاً لا انفصام فيه مع قضايا سياسية، وبالتالي لا يمكن حلها حلاً تقنياً.

باء- مستخدمو الإبلاغ الاجتماعي

٣٥- تناول الفريق الاستشاري مسألة من هو المستخدم المحتمل للتقرير الاجتماعي. ورأى أعضاء الفريق أنه ينبغي من حيث المبدأ، بوجه عام، كشف المعلومات الاجتماعية لمنفعة جميع الجهات صاحبة المصلحة. ويُقصد بالجهات صاحبة المصلحة مجموعات من الأشخاص الذين يتأثرون و/أو يمكن أن يتأثروا بمشروع دون أن تكون لهم بالضرورة أسهم فيه. وفي حالة التقرير الاجتماعي، يشمل المستخدمون جهات منها المستثمرون وحملة الأسهم والزملاء والموظفون ونقابات العمل والموردون والمجتمع المحلي وصانعو السياسة العامة. ويمكن لأعمال هذه الجهات أن تؤثر في الصورة الخاصة بذلك المشروع وأدائه المالي بل في الترخيص له بالعمل. وعلى سبيل المثال، تُدرك بعض مؤسسات الاستثمار خطر تعرض السمعة للتشويه، وتطالب بأن تُعالج المشاريع هذا الخطر. ويمكن أن

تتخذ جماعات أخرى من الجهات صاحبة المصلحة قرارات تؤثر في قيمة المشروع (ومن هذه الجهات على سبيل المثال الموردون والربائين ونقابات العمل).

٣٦- وأبرز هذا النقاش منظورين مختلفين. فانطلق بعض أعضاء الفريق الاستشاري من منظور "المساءلة" الذي يقتضي أن تتناول التقارير الاجتماعية جميع قضايا المساءلة بغض النظر عن الجهة صاحبة المصلحة التي قد تستخدم المعلومات. وانطلق آخرون من منظور "الجهة صاحبة المصلحة" فرأوا وجوب أن تتناول التقارير الاجتماعية ما ينشأ من القضايا من خلال الحوار بين المشاريع والجهات صاحبة المصلحة فيها.

٣٧- وتعتبر التقارير الاجتماعية، من منظور الجهات صاحبة المصلحة، تجميعاً للمعلومات التي تحتاج إليها جميع الجهات صاحبة المصلحة. ويعتبر هذا في الوقت الحاضر نهجاً شائعاً إزاء تقارير الشركات ومبادرات الإبلاغ.

٣٨- غير أن نهج الجهات صاحبة المصلحة تشوبه بعض العيوب. ويكمن أحد هذه العيوب في تحديد الجهات صاحبة المصلحة ذاتها. فتحديد الجهات صاحبة المصلحة في المشروع وإجراء حوار معها ليس مسألة سهلة. إذ يحتمل أن يكون عدد الجهات صاحبة المصلحة في شركة من الشركات عبر الوطنية عدداً ضخماً. ولذلك كثيراً ما يجري الحوار مع جماعات المصالح التي تعتبر ممثلة حقيقية لمصالحها. غير أن شرعية بعض جماعات المصالح تكون في بعض الأحيان موضع تساؤل. فبعض المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال قد يمول من أعمال تجارية كبيرة أو من جماعات أخرى تختلف جماعات دينية أو جماعات أخرى تختلف أغراضها عن أغراض الجهات صاحبة المصلحة التي تدعي المنظمة غير الحكومية تمثيلها. وهناك عيب آخر في النهج الذي ينطلق من منظور الجهة صاحبة المصلحة وهو احتمال وجود ميل لدى المشاريع إلى حصر الحوار بتلك الجهات من الجهات صاحبة المصلحة التي يمكنها أن تؤثر في المشروع. وهذا يبقّي خارج إطار الحوار الجهات الضعيفة من الجهات صاحبة المصلحة التي قد تتأثر سلامة وجودها بالمشروع. وهناك عيب آخر أيضاً في هذا النهج وهو احتمال أن تجد المشاريع أنه من شبه المستحيل تحديد وتلبية مختلف طلبات الحصول على المعلومات المقدمة من جميع الجهات صاحبة المصلحة في هذه المشاريع. وفي حال عدم وجود توافق في الآراء، يكشف معدّو التقارير معلومات عن مجموعة مختارة من القضايا يرون وجود صلة بينها وبين مسؤوليات المشروع. غير أنه توجد في بعض الأحيان فجوة بين تصور الإدارة لمسؤوليات مشروعها وبين توقعات المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، قد تبقى خارج إطار الإبلاغ الاجتماعي قضايا رئيسية تتصل بآثر المشروع في المجتمع.

٣٩- وقيل إن منظور المساءلة يتناول نقاط الضعف التي يبرزها منظور الجهات صاحبة المصلحة. وبما أن وصف مسؤوليات الشركات يرد في أحيان كثيرة ولو بشكل غير شامل في الأنظمة والقوانين القائمة وما إليها فإن الحوار بين مشروع بعينه والجهات صاحبة المصلحة فيه يصبح في الغالب حواراً غير ضروري لعملية تحديد تلك المسؤوليات. وقد جرت فعلاً حوارات في مجال تحديد المسؤوليات في القوانين والأنظمة والاتفاقات الدولية (مثل الإعلان الثلاثي الصادر عن منظمة العمل الدولية).

جيم - معايير قد تيسر وضع مؤشرات اجتماعية قابلة للمقارنة والصلة

٤٠ - استناداً إلى المفاهيم الحالية في الإبلاغ من قبل الشركات، بحث الفريق العامل المعايير التالية التي يمكن تطبيقها في اختبار المؤشرات الاجتماعية.

الصلة بالموضوع

٤١ - يعرف المجلس الدولي لمعايير المحاسبة المعلومات ذات الصلة بالموضوع بأنها "معلومات قد يؤثر إغفالها أو عدم صحتها في القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو هذه المعلومات". ويستخدم هذا التعريف أيضاً في مبادئ الإدارة السليمة للشركات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأما في المشروع الجديد لقانون الشركات بالمملكة المتحدة فإن العوامل ذات الصلة بالموضوع تعرف بأنها "مسائل تشمل موظفي [الشركة]، والموردين إليها، وزبائنها، وتأثير عملياتها في المجتمع المحلي وفي البيئة".

٤٢ - أما التوجيهات الحالية المتعلقة بمفهوم الصلة بالموضوع في إطار الإبلاغ المالي فتتنص على وجوب تحديد الصلة بالموضوع بحسن نية من قبل مديري المشاريع. وفي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، حاول مؤخراً الفريق العامل للاستعراض التشغيلي والمالي المعني بالصلة بالموضوع أن يضع تعريفاً للصلة بالموضوع في سياق الإبلاغ غير المالي^(١٥). والاستعراض التشغيلي والمالي الذي يشكل جزءاً من مشروع قانون الشركات الجديد يقتضي قيام الشركات بالإبلاغ عن بضع مسائل من مسائل المسؤولية الاجتماعية للشركات بقدر ما تعتبر هذه المسائل بحسن نية مسائل ذات صلة بالموضوع لدى مديري الشركات^(١٦).

٤٣ - تشير معظم المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الاستدامة إلى وجوب إقامة المشروع حواراً مع الجهات صاحبة المصلحة فيه بغية تحديد المعلومات التي تعتبرها ذات صلة بالموضوع الذي يهمها. غير أن هذا النهج القائم على أساس الجهات صاحبة المصلحة يثير القضايا المذكورة أعلاه. أما التشاور مع الجهات صاحبة المصلحة كوسيلة لتحديد الصلة بالموضوع فلا يهتم أن يكون مكلفاً فحسب بل لا يضمن الحصول على نتائج صحيحة أو كاملة أو قابلة للمقارنة. وإضافة إلى ذلك، تعترض جهات كثيرة من الجهات صاحبة المصلحة على الفكرة التي تقول بجعل الصلة بالموضوع مقتصرة على القرارات الاقتصادية لأن ذلك قد يستبعد قرارات اجتماعية لا تقل أهمية عن القرارات الاقتصادية.

٤٤ - وتحاجج الجهات صاحبة المصلحة أيضاً بالقول إن مصلحتها الفضلى لا يمكن أن تترك للشركات كي تحددوها. وترى هذه الجهات أن مصالح الشركات والجهات صاحبة المصلحة ليست بالضرورة مصالح متطابقة، وتحديد معلومات ذات صلة موضوعية لدى الجهات صاحبة المصلحة هو أمر يتجاوز قدرات مدير المشروع وحده ومن الضروري القيام به بالتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة.

٤٥ - وتوجد حالياً طريقة شائعة لتحديد الصلة بالموضوع وهي طريقة النظر في جميع طلبات الكشف عن المعلومات التي تقدمها الجهات صاحبة المصلحة. وقد وضعت بعض الجهات صاحبة المصلحة قوائم بمؤشرات

تعتبرها ذات صلة بالموضوع، وربما كانت مبادرة الإبلاغ العالمية أنجح محاولة لجمع المعلومات المطلوب تقديمها عادة. غير أنه قد يصعب تدبير كمية هذه المعلومات لدى نسبة كبيرة من المشاريع. ويشير ذلك إلى أنه قد يكون من الضروري الحد من ذلك الكم من المعلومات بغية استيعابها وتأمين قابليتها للمقارنة على نطاق واسع. أما التحدي الرئيسي فهو تقدير ما إذا كانت هناك مؤشرات ذات صلة بالموضوع بالنسبة إلى جميع أو معظم الجهات صاحبة المصلحة وليس بالنسبة لكل واحدة من هذه الجهات.

٤٦- وذكر في أثناء مناقشات فريق الخبراء الاستشاري أنه من الممكن للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أن تأخذ بتعريف لمفهوم الصلة بالموضوع قد يقتصر على تأثير الشركات في تنمية البلدان. غير أن أعضاء آخرين في فريق الخبراء الاستشاري حاججوا بالقول إن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تقتصر على تشجيع التنمية رغم أن ذلك يعتبر عنصراً رئيسياً من عناصر تلك المسؤولية.

٤٧- وأبدى بعض الخبراء شكوكاً في القدرة على تحديد مسائل تكون ذات صلة بالموضوع في نظر جميع فئات الجهات صاحبة المصلحة. بيد أن خبراء آخرين ذكروا أنه إذا استندت المؤشرات إلى قيم عالمية، وهي قيم تعتبر ذات صلة بالموضوع بحكم تعريفها، بات ممكناً عندئذ تحديد قضايا ذات صلة بالموضوع في نظر جميع الجهات صاحبة المصلحة.

الشمول

٤٨- يعتبر الشمول معياراً آخر من المعايير التي اقترحتها الأمانة في اجتماع فريق الخبراء الاستشاري. فقد رأت الأمانة بادئ ذي بدء أن تحديد مؤشرات أساسية ينبغي له أن يكون تحديداً يجعل هذه المؤشرات تنطبق على جميع المشاريع بغض النظر عن قطاعها أو حجمها أو مكانها، إذ إن القصد هو تعظيم قابلية المؤشرات الاجتماعية للمقارنة.

٤٩- إن مفهومي الشمول والصلة بالموضوع هما على ما يبدو مفهومان متضاربان. فقد رأى الفريق الاستشاري أن اختيار مؤشرات تنطبق على نحو شامل يجعل التقارير الاجتماعية تواجه خطر الوقوع في التعميم تعميماً لا يفسح مجالاً للمستوى الصحيح من التقييم للأداء الاجتماعي للمشروع. ومن الضروري في الواقع إجراء تقييم كامل لأداء المشروع من خلال مؤشرات خاصة بنوع العمل التجاري للمشروع والسياق الذي يعمل فيه. والمستثمرون بخاصة يعنون بمؤشرات ترتبط بقطاع بعينه مما يجعل من الممكن مقارنة المشاريع المتشابهة بغية تحديد أصحاب الأداء الأفضل منها. وبذلك المعنى، يمكن أن تكون القابلية للمقارنة متعارضة مع الصلة بالموضوع، أي أن الإحصاءات المتعلقة بقطاع محدد، رغم صلتها بالموضوع، ليست شاملة ولا تكون إذن قابلة للمقارنة بين القطاعات.

٥٠- وأكد بعض أعضاء فريق الخبراء الاستشاري أنه إذا كانت القيم الشاملة دليلاً في اختيار المؤشرات أمكن إذن في الممارسة العملية ألا يوجد تعارض كبير بين الصلة بالموضوع والشمول.

٥١- ورأى فريق الخبراء الاستشاري بوجه عام أنه عندما تتعارض القابلية للمقارنة مع الصلة بالموضوع يجب إعطاء الأسبقية للصلة بالموضوع. وينبغي تقييم المؤشرات انطلاقاً من زاوية تقييم الأثر في المجتمع وليس من زاوية قابلية المؤشرات للمقارنة أو للتحقق من صحتها.

التوجه نحو الأثر بدلاً من التوجه نحو العملية

٥٢- كما ذكر آنفاً، تنحو التقارير الحالية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات منحى العملية وليس منحى النتيجة أو الأثر. ورأى فريق الخبراء الاستشاري أن الأثر الاجتماعي للعمليات التجارية لا يمكن تقييمه على أساس واحد فحسب هو السياسات والعمليات التي تتبعها المشاريع إزاء المسؤولية الاجتماعية.

٥٣- ورأى فريق الخبراء الاستشاري بوجه عام أنه ينبغي لمؤشرات التقارير الاجتماعية أن تظهر الأداء الاجتماعي الفعلي للمشروع ومدى ضمانه لاحترام حقوق جميع الجهات صاحبة المصلحة. ولأغراض الإبلاغ، ينبغي ذكر هذه المؤشرات في السياق المناسب مثل سياق المعلومات عما هو ذو صلة من سياسات، ونظم إدارية، وأداء سابق. وقد يكون من المفيد أيضاً استخدام الأهداف في قياس الأداء الماضي مقارنة بالأهداف الماضية وفي التنبؤ بأداء المستقبل.

تكاليف ومنافع التقارير الاجتماعية

٥٤- إن الهدف من الأعمال التي تضطلع بها الأمانة في مجال الإبلاغ الاجتماعي يشمل ضمان عدم فرض عبء غير معقول على المشاريع، لا سيما المشاريع التي توجد في البلدان النامية. وقد يذكر أن المبدأ ذاته ينطبق في حالة الإبلاغ المالي: فلا ينبغي للتكاليف التي تتكبدها الشركات في إعداد التقارير الاجتماعية أن تتجاوز المنافع التي تستمد من تلك التقارير.

٥٥- وفي حالة الإبلاغ الاجتماعي، سلم أعضاء فريق الخبراء الاستشاري بأن مسألة التكاليف/المنافع ليست مسألة بسيطة. ولاحظ بعض أعضاء الفريق أن واحداً من التحديات القائمة في هذا المجال هو تحمل معدي هذه التقارير للتكاليف، بينما يعود معظم المنافع على ما يبدو إلى المستفيدين من هذه التقارير. وحاجج أعضاء آخرون من أعضاء فريق الخبراء الاستشاري بالقول إن الجهات التي تعد التقارير تستطيع أيضاً أن تستفيد من التقارير رغم أنها تتحمل تكاليف الكشف الاجتماعي.

٥٦- غير أن بعض أعضاء الفريق رأوا أن من الصعب في أي حال من الأحوال، إن لم يكن مستحيلاً، حساب منافع الإبلاغ الاجتماعي حساباً كمياً دقيقاً ومقارنتها بالتكاليف.

٥٧- وذكر في المناقشة التي أجراها في فريق الخبراء الاستشاري أنه رغم وجود مصلحة للمشروع ومستثمريه في تخفيض تكاليف المشروع إلى حدها الأدنى، لا تشاركهما بالضرورة جهات أخرى من الجهات صاحبة المصلحة بالقدر ذاته من القلق إزاء التكاليف التي يتكبدها المشروع. ورأى بعض أعضاء الفريق أن التباين في درجات

الشعور بالقلق الذي يعرب عنه من المشروع والجهات صاحبة المصلحة فيه إزاء مسألة تكاليف الإبلاغ الاجتماعي قد يتصل بالقيمة النسبية التي تقدّر لها كل واحدة من وجهتي النظر للإبلاغ الاجتماعي.

٥٨- وسلم الفريق أيضاً بأن طريقة من طرق التخفيض إلى الحد الأدنى لتكاليف جمع المعلومات والإبلاغ عنها بشأن الأثر الاجتماعي للمشروع هي الاستفادة من البيانات ذات الصلة والقابلة للمقارنة التي تقوم المشاريع أصلاً بجمعها في أثناء السير العادي لأعمالها. وعلى سبيل المثال، يحدد المعيار الدولي للمحاسبة ١٩ (IAS 19) محاسبة وكشف مستحقات الموظفين. أما نطاق هذا المعيار فيشمل الأجور والمرتبات؛ والغياب بأجر (الإجازات المدفوعة والإجازات المرضية)؛ وخطط تقاسم الأرباح؛ والعلاوة؛ والمستحقات الطبية والتأمين على الحياة في أثناء فترة الاستخدام؛ ومخصصات الإسكان؛ والسلع أو الخدمات المجانية أو المدعومة المقدمة إلى الموظفين؛ ومخصصات المعاشات التقاعدية؛ ومخصصات التأمين الطبي والتأمين على الحياة بعد انتهاء الخدمة؛ وإجازة الخدمة الطويلة أو الإجازة السباعية؛ وعلاوات اليوبيل؛ وبرامج الأجر المؤجل؛ وتعويضات إنهاء الخدمة؛ ومبالغ التعويض عن الأسهم^(١٧).

إمكانية التحقق

٥٩- ورأى الفريق بوجه عام أنه ينبغي للمؤشرات الاجتماعية أن تكون قابلة للتحقق من صحتها بغية تعظيم صدقية التقرير الاجتماعي. ولذلك يلزم وجود طريقة للمراجعة.

٦٠- ولاحظ بعض أعضاء الفريق أن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات كثيراً ما تنهم بأهم مجرد أدوات للعلاقات العامة تقدم معلومات مجتزئة أو غير مثبتة و/أو غير قابلة للتحقق من صحتها. وسلم الفريق بأن "فجوة الصدقية" هذه تؤدي إلى تزايد عدد المشاريع التي تلجأ إلى جهات مستقلة للتثبت من صحة تقاريرها (٢٩ في المائة من شركات GFT250 و٢٧ في المائة من شركات Top 100 في عام ٢٠٠٢)^(١٨). وفي معظم الحالات، يوقع تقارير التثبت شركة من كبرى شركات المراجعة (٦٥ في المائة من الحالات في عام ٢٠٠٢)^(١٩).

٦١- ولاحظ فريق الخبراء الاستشاري أنه حتى وقت قريب لم توجد أية معايير مقبولة دولياً لتوفير خدمات للتأكد من صحة تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي الآونة الأخيرة أخذ معهد المساءلة الاجتماعية والأخلاقية ومجموعة معايير AA1000 يكتسبان قبولاً دولياً. كما أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين توجيهات بشأن توفير خدمات التأكد من صحة المعلومات غير المالية (ISEA3000)، وأصدر الاتحاد الأوروبي للمحاسبين ورقة مناقشة في عام ٢٠٠٢ بشأن توفير خدمات التأكد من صحة تقارير الاستدامة. غير أن فريق الخبراء الاستشاري لاحظ قلة الثبات في نطاق طلب خدمات التأكد وفي طرق التثبيت. وسلم فريق الخبراء الاستشاري بأن تقديم خدمات التأكد من البيانات الاجتماعية لا يزال يشكل تحدياً كبيراً.

السرية

٦٢- سلّم فريق الخبراء الاستشاري بأن السرية هي مسألة قائمة في مجال الإبلاغ الاجتماعي وبأنه قد توجد بعض أنواع المعلومات التي لا يتوقع من المشاريع أن تكشفها. وينبغي أخذ ذلك في الاعتبار عند وضع أية مؤشرات اجتماعية.

٦٣- وفي بعض الحالات يمكن أن تتعارض سرية المعلومات مع صلتها بالموضوع. وعلى سبيل المثال، قد تكون المعلومات عن الأجور التي تدفع للموظفين، وبخاصة بالمقارنة مع متوسط الأجور المحلية وتكاليف المعيشة، معلومات قيّمة لدى بعض الجهات صاحبة المصلحة. وقد تتردد المشاريع في كشف هذا النوع من المعلومات بسبب القلق على مركزها التنافسي. وحاجج بعض أعضاء فريق الخبراء الاستشاري بالقول إن صلة المعلومات بالموضوع لها الأسبقية على السرية.

الصلة بالتنمية المستدامة

٦٤- يدرك المجتمع الدولي أن الشركات عبر الوطنية تقوم بدور حاسم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وسلّم عدد من أعضاء فريق الخبراء الاستشاري بأن الطلب الحالي على مزيد من الشفافية بشأن الأثر الاجتماعي للشركات هو طلب يستند إلى حس بأن النموذج الحالي للتنمية الاقتصادية لا يمكن أن يستمر في الأجل الطويل. ولدى تناول هذا التصور للحالة أورد عدد من المنظمات الدولية قواعد أو مبادئ توجيهية بشأن الطريقة التي يمكن بها للشركات عبر الوطنية أن تساهم في التنمية المستدامة^(٢٠).

٦٥- وبما أن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم أساسي من مفاهيم فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإنه يلزم أن تظهر المؤشرات الاجتماعية الطريقة التي تساهم بها المشاريع في التنمية المستدامة.

٦٦- وتسأل أعضاء فريق الخبراء الاستشاري فيما بينهم عما إذا كان ينبغي اعتبار برامج المجتمعات المحلية وغيرها من الأنشطة الخيرية التي تضطلع بها المشاريع برامج وأنشطة "مستدامة". فهذه الأنشطة يمكن أن تعود بفائدة عظيمة على المجتمعات المحلية لكنها لا تتصل اتصالاً مباشراً بالأنشطة التجارية للمشاريع ويمكن وقفها في أي وقت.

دال - سبل توصيل المعلومات الاجتماعية

٦٧- بحث فريق الخبراء الاستشاري مسألة ما إذا كان ينبغي كشف المعلومات الاجتماعية في تقارير مالية سنوية أو في تقارير منفصلة عن الاستدامة، أو في الصيغتين معاً. وذكر أن تزايد الاتجاه نحو الإبلاغ عن الاستدامة. أما إطار الإبلاغ المالي فيعني أساساً بالأنشطة والأحداث التي تزيد أو تقلل قيمة الأصول والخصوم في المشروع. ونظراً إلى صعوبة تقييم أثر معظم القضايا الاجتماعية في نتائج المشروع، فإنه لا يوجد ميل إلى إدراج هذه القضايا في التقارير المالية. وهناك سبب آخر لفصل المعلومات الاجتماعية عن التقارير المالية وهو مقدار المعلومات التي تدرج عموماً في تقارير الاستدامة، وهذا يبرر وضع تقرير منفصل.

٦٨- ورأى أعضاء في فريق الخبراء الاستشاري أيضاً منافع في إضافة معلومات اجتماعية إلى التقرير المالي. واتفق الجميع على القول إن أي معلومات اجتماعية ذات صلة في نظر المستثمرين ينبغي إدراجها في التقرير المالي لأن المستثمرين هم المستفيدون الرئيسيون منه. غير أن المسألة التي تظل قائمة هي مسألة المعلومات التي تتصل بمساءلة الشركات والتي قد لا تتصل اتصالاً واضحاً أو مباشراً بالنتائج المالية لهذه الشركات. ورأى بعض الأعضاء أن هذا النوع من المعلومات قد يكون أقل أهمية لدى المستثمرين وبالتالي لا يكون موضعاً في تقرير مالي. ورأى آخرون أنه تماماً مثلما تتيح تفاصيل حسن إدارة الشركات تصوراً متعمقاً هاماً لقيمة المشروع، وإن كان تصوراً غير مباشر، تساهم أيضاً المعلومات المتعلقة بالبعد الاجتماعي للمشاريع في رسم صورة أكمل لقيمة المشروع. وأما إدراج كشوف البيانات الاجتماعية في الإبلاغ المالي فيعود بنفع هو إبراز القضايا الاجتماعية إبرازاً أكبر يُحسن تدبير هذه القضايا.

٦٩- وأثير أيضاً سؤال عن قنوات الاتصال المستخدمة عند الإبلاغ عن قضايا الاستدامة وتوفر هذه القنوات لجميع الجهات صاحبة المصلحة. أما نشر المعلومات على شبكة الإنترنت فيضمن انتشار المعلومات على نطاق واسع، لكن بعض الجهات صاحبة المصلحة ربما لا تزال مستبعدة من ذلك (نذكر مثلاً مسألة "الفارق الرقمي"). وقد تنشأ الحاجة إلى وسائل مخصصة لإيصال المعلومات إلى بعض الجهات صاحبة المصلحة مثل المجتمعات المحلية غير المرتبطة بالإنترنت.

٧٠- ورأى فريق الخبراء الاستشاري أن مسألة وحدة الإبلاغ ينبغي مناقشتها لتحديد وحدة الإبلاغ الصغرى: المشروع الأم و/أو فروعه. وفي الوقت الحاضر تُجمع المعلومات التي ترد في الكثير من التقارير الاجتماعية جمعاً يجعلها بلا جدوى في بعض أنواع التحليل.

هاء - مؤشرات يُحتمل أن تكون موضع مزيد من الدراسة

٧١- إن مجموعة المؤشرات الحالية التي اختارت منها الأمانة اختياراً أولياً تضمنت مؤشرات مستخدمة في شروط الكشف لدى السلطات الوطنية (مثل فرنسا وبلجيكا)، وفي مبادرات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة (مثل مبادرة الإبلاغ العالمية والأعمال التجارية في المجتمع المحلي)، وفي تقارير الاستدامة الصادرة عن الشركات. وقد اعتبرت الأمانة أن مجموعة المؤشرات الحالية المستعرضة هي مؤشرات نموذجية، لكنها ليست بأي شكل من الأشكال مؤشرات جامعة، ويمكن الاضطلاع بالمزيد من البحوث لإنشاء قائمة كاملة بالمؤشرات الموضوعة على النطاق العالمي إذا ما رغب في ذلك فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٧٢- وذكرت الأمانة أن المؤشرات المختارة المقترحة لا يُقصد بها إلا تيسير المناقشة في إطار فريق الخبراء الاستشاري وتقييم وتوضيح الطريقة التي يمكن بها تطبيق المعايير المقترحة في استعراض المؤشرات الحالية. أما قائمة المؤشرات المقترحة على فريق الخبراء الاستشاري مناقشتها فيمكن الاطلاع عليها في المرفق الثاني.

٧٣- وعلى الرغم من الاتفاق على ضرورة إجراء مزيد من المداولات بشأن إطار الإبلاغ الاجتماعي وما يتصل به من معايير قبل الانتقال إلى مناقشة مؤشرات محددة، ناقش فريق الخبراء الاستشاري عدداً من المسائل المتصلة بالمؤشرات في حد ذاتها.

٧٤- واقترح أعضاء فريق الخبراء الاستشاري اتباع نهج تدريجي إدراكاً منهم للطابع المعقد لتحديد محتوى التقرير الاجتماعي ووضع هذا التقرير. وينبغي للمؤشرات أن تتناول أولاً قضايا تقع في نطاق سيطرة المشروع ويقوم المشروع فعلاً بجمع معلومات بشأنها كجزء من نظامه الإداري. وهذا يتعلق على سبيل المثال بالصورة العامة لقوة العمل ومعدل تجدها، ومكافآت الموظفين (الأجور والمعاشات التقاعدية وغير ذلك من المستحقات)، وقضايا الصحة والسلامة. وحالما يتم التوصل إلى نموذج إبلاغ مرض بشأن هذه القضايا، يمكن إضافة قضايا اجتماعية أخرى يكون جمع البيانات بشأنها وتفسيرها أمراً أكثر تعقيداً ولا يكون للمشروع سيطرة مباشرة عليها لكنه قد يكون قادراً على التأثير فيها. وقد تشمل هذه القضايا على سبيل المثال حقوق الإنسان والفساد.

٧٥- ورأى فريق الخبراء الاستشاري بوجه عام أن قضايا محددة مثل الصورة العامة لقوة العمل ومعدل تجدها، ومكافآت الموظفين (الأجور والمعاشات التقاعدية وغير ذلك من المستحقات)، والصحة والسلامة هي قضايا من اللازم تناولها في تقرير اجتماعي مرض. وتباينت آراء أعضاء فريق الخبراء الاستشاري بشأن القضايا الأخرى المقترحة مثل الإنفاق الجغرافي، وسلسلة التوريد، وحالات عدم الامتثال للأنظمة. ورغم أن بعض أعضاء الفريق رأوا قيمة في كل واحدة من تلك القضايا، تقتضي الضرورة القيام بأعمال في العمق تضمن وقوع جميع المؤشرات المستخدمة في نطاق مساهلة المشروع وتضمن كون هذه المؤشرات صورة دقيقة للأداء وليست مجموعة من البيانات. وأثيرت أيضاً نقطة تعتبر فيها المعلومات المتعلقة بالضرائب معلومات قد تكون مفيدة أيضاً باعتبارها إحدى مؤشرات الإبلاغ الاجتماعي.

٧٦- وأوصى فريق الخبراء الاستشاري أيضاً بأن يقدم فريق الخبراء الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ توجيهات لا بشأن المؤشرات المطلوب استخدامها فحسب بل أيضاً بشأن طريقة حسابها، والإبلاغ عنها، وقياسها وفقاً لمعايير معينة.

ثالثاً - قضايا محددة في الإبلاغ الاجتماعي من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

٧٧- قد تستفيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من وضع تقارير اجتماعية. ورغم أن بحث حدود مساءلة الشركات عبر الوطنية لم يتوصل بعد إلى توافق في الآراء، تتعرض المشاريع الكبيرة لضغوط متزايدة تطالبها بإدراك الأداء البيئي والاجتماعي لسلسلة التوريد لديها والتحكم به. فالقدرة على تدبير سياساتها وأدائها والإبلاغ عنهما يمكن أن يعطى للمشروع الصغير ميزة تنافسية بالمقارنة مع المشاريع المحلية الأخرى. غير أن فريق الخبراء الاستشاري اتفق على ألا ينطوي وضع تقارير اجتماعية إلا على تكاليف إضافية هامة تتكبدها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة تلك الكائنة في البلدان النامية.

٧٨- واقترح فريق الخبراء الاستشاري وجوب تكييف المؤشرات المختارة للشركات عبر الوطنية مع قدرات المشاريع الصغيرة، وربما كان ذلك عن طريق مجموعة محدودة من المؤشرات المختارة. ويمكن أن يستند اختيار هذه المؤشرات إلى معلومات تطلبها الشركات عبر الوطنية أصلاً من الموردين إليها. وهناك طريقة سهلة لإبقاء تكاليف الإبلاغ متدنية وهي اشتراط ألا تقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلا المعلومات التي تقوم بجمعها أصلاً في أثناء السير العادي لأعمالها.

٧٩- وذكر أحد أعضاء فريق الخبراء الاستشاري أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثل جزءاً كبيراً من سلسلة التوريد العالمية وأنه يمكن اعتبارها من مستخدمي التقارير ومعدّيها على حد سواء. ويمكن أن تكون بعض المعلومات الاجتماعية معلومات قيمة لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ويمكن أن تشكل عنصراً من عناصر قرارها دخول سلسلة توريد بعينها واقترح الفريق أن تدرس الأمانة نوع المعلومات المفيدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم باعتبارها مستخدمة للتقارير.

رابعاً - الاستنتاج

٨٠- تقدم هذه الورقة نتائج الاستعراض الذي أجراه الأونكتاد للمبادرات الرئيسية الحالية بشأن المؤشرات الاجتماعية والقضايا الرئيسية التي أثّرت في المشاورات غير الرسمية مع عدد من الخبراء البارزين في مجال مسؤولية الشركات والإبلاغ الاجتماعي. وتوحي نتائج هذا العمل بأنه قد يكون من المجدي إجراء مزيد من المداولات لاستكشاف مسألة التنسيق في الإبلاغ الاجتماعي بغية تحسين قابلية التقارير الاجتماعية للمقارنة دون فرض عبء إبلاغ إضافي على المشاريع.

٨١- ويبرز التقرير نقاطاً أثّرت في أثناء المشاورات بشأن نطاق الإبلاغ الاجتماعي والمستفيدين من تقارير ذلك الإبلاغ الاجتماعي. ويثير بخاصة مسألة ما إذا كان من الممكن تحديد حاجات مشتركة بين فئات مختلفة من الجهات صاحبة المصلحة بحيث يمكن أن تكون التقارير المنسقة التي تتضمن عدداً محدوداً من المؤشرات مفيدة لجميع هذه الجهات صاحبة المصلحة. ويوجز أيضاً عدداً من المسائل التي يمكن تناولها بمزيد من البحث والتي تتعلق بالمعايير التي يمكن استخدامها في تحسين القدرة على المقارنة في الإبلاغ الاجتماعي. وقد يرغب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في مواصلة استكشاف هذه المسائل وغيرها بغية تقييم جدوى التوصل إلى وضع قائمة قصيرة بمؤشرات اجتماعية أساسية تستند إلى مبادرات قائمة.

الحواشي

(١) ر. غري وج. بينغتون، التنمية المستدامة والمحاسبة: حوافز ومثبطات اعتماد الشركات عبر الوطنية للاستدامة. الأونكتاد، جنيف، ١٩٩٥.

(٢) الأونكتاد، المحاسبة والإبلاغ المالي للتكاليف والمسؤوليات البيئية، ١٩٩٩، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.

(٣) الأونكتاد، دليل واعي ومستخدومي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية، ٢٠٠٤، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.

(٤) Fussler, C., A. Carmer and S. van der Vegt (2004). *Raising the Bar: Creating Value with the United Nations Global Compact*, Greenleaf Publishing, p. 4

(٥) التوجيه 2003/51/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن الحسابات السنوية والموحدة لأنواع معينة من المشاريع والمصارف وغيرها من المؤسسات المالية ومشاريع التأمين.

(٦) التقرير العالمي للجهات صاحبة المصلحة لعام ٢٠٠٣ ECC Kohtes Klewes GmbH، يورد النسب التالية لرضى الجهات صاحبة المصلحة في القضايا الرئيسية التي شملها التقرير: البيئية ٧٤,٤ في المائة، الاقتصادية ٥٧,٦ في المائة، الاجتماعية ٤٨,٧ في المائة.

(٧) International Financial Reporting Standards, 2004, IASCF, London, UK

(٨) مبادرة الإبلاغ العالمي، المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الاستدامة، ٢٠٠٢.

(٩) يجب على المنظمات التي ترغب في الإعلان عن أن تقاريرها تصدر بما يتفق والمبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية لعام ٢٠٠٢ أن تستوفي الشروط الخمسة التالية: ١- الإبلاغ عن العناصر المنصوص عليها في الأفرع من ١ إلى ٣ من الجزء جيم؛ ٢- إدراج الرقم القياسي المتعلق بمحتويات مبادرة الإبلاغ العالمية كما هو مبين في الفرع ٤ من الجزء جيم؛ ٣- الاستجابة لكل مؤشر رئيسي مذكور في الفرع ٥ من الجزء جيم إما (أ) بالإبلاغ عن المؤشر، أو (ب) ببيان السبب في إلغاء أي مؤشر من هذه المؤشرات؛ ٤- ضمان اتساق التقرير مع المبادئ الواردة في الجزء باء من المبادئ التوجيهية؛ ٥- إدراج البيان التالي موقعاً من مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة: "أعد هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية لعام ٢٠٠٢. وهو يقدم عرضاً متوازناً ومعقولاً لأداء منظمنا الاقتصادي والبيئي والاجتماعي".

(١٠) Thames Water, Coca-Cola Great Britain, Nestle, Flag, HBOS, Sainsbury's, GUS, Seven Trent United Utilities, Marks & Spencer, CIS, Powergen, BAA, Jaguar Cars, BUPA, Zurich Financial Services, Carillion, Orange, EDF Energy

(١١) أجرت شركة KPMG عدداً من التقييمات للتقارير الاجتماعية، KPMG, UNEP/SustainAbility, ACCA, PricewaterhouseCoopers and others.

(١٢) KPMG, International Survey of Corporate Sustainability Reporting, 2002

(١٣) PricewaterhouseCoopers, Management Barometer Survey, September 2002

(١٤) PricewaterhouseCoopers, Sustainability Survey Report, 2002

(١٥) يقترح الفريق العامل للاستعراض التشغيلي والمالي المعني بالصلة بالموضوع التعريف التالي: "عند إصدار المديرين أحكامهم بحسن نية وصدق بشأن تحديد المعلومات ذات الصلة بالموضوع والتي ينبغي إدراجها في استعراضهم التشغيلي والمالي، ينبغي لهم أن يهدفوا بالهدف الرفيع للاستعراض التشغيلي والمالي وهو تمكين المستفيدين من تقييم الاستراتيجيات المعتمدة في الأعمال التجارية واحتمال النجاح في إنجازها. وتعتبر المعلومات ذات صلة بموضوع الاستعراض التشغيلي والمالي إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن يؤثر عدم كشفها بوضوح ونزاهة وبلا غموض في تقييمات الأعضاء للشركة وبالتالي في القرارات التي قد يتخذونها إما بصورة مباشرة أو غير

مباشرة نتيجة لأهمية تلك المعلومات لدى الجهات الأخرى صاحبة المصلحة ولدى الشركة تالياً. أما المعلومات ذات الصلة بموضوع الاستعراض التشغيلي والمالي فقد تكون كمية أو نوعية، وقد تتصل بالوقائع أو بالاحتمالات، وبأحداث وقرارات ماضية أو حاضرة أو مستقبلية.

(١٦) فيما يلي نص الفرعين ذَوِي الصلة في الاستعراض التشغيلي والمالي: الفرع ٥ - وصف للعلاقات الرئيسية للشركة بالموظفين والزبائن والموردين وغيرهم، هذه العلاقات التي يعتمد عليها نجاح الشركة: ويشمل ذلك سياسات وممارسات الاستخدام (بما فيها سياسات العوق وعدم التمييز)؛ السياسات والممارسات المتعلقة بإشراك الموظفين في اتفاقيات منظمة العمل الدولية وفي قوانين مكافحة التمييز والامتثال لتلك الاتفاقيات والقوانين؛ والسياسات والممارسات المتعلقة بالدفع للدائن؛ الفرع ٦ - السياسات والأداء في مسائل البيئة والمجتمع المحلي والمجتمع عموماً والأخلاق والسمعة، بما في ذلك الامتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك أي برامج اجتماعية وأي برامج للمجتمع المحلي، وسياسات للأعمال التجارية تتعلق بمسائل الأخلاق والبيئة وأثرها في الأعمال التجارية، والسياسات المتعلقة بمسائل التجارة الدولية وحقوق الإنسان، وأي مساهمات سياسية وخيرية.

(١٧) المعايير الدولية للإبلاغ المالي ٢٠٠٤، IASCF، لندن، المملكة المتحدة.

(١٨) KPMG, *International Survey of Corporate Sustainability Reporting, 2002*.

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) وهذه تشمل اتفاقيات منظمة العمل الدولية، والقواعد الجديدة لحقوق الإنسان لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية الصادرة عن مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية، والمبادئ التوجيهية للشركات عبر الوطنية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والميثاق العالمي للأمم المتحدة.

المرفق الأول

أعضاء فريق الخبراء الاستشاري غير الرسمي

روجر آدمز، رئيس قسم الخدمات التقنية، الرابطة المسجلة للمحاسبين القانونيين بالمملكة المتحدة
مالن بيكر، مدير قسم المسؤولية الاجتماعية للشركات والإبلاغ، الأعمال التجارية في المجتمع المحلي، المملكة المتحدة

أندري بلدي، المشارك في تأسيس الشبكة الدولية لحسن إدارة الشركات، سويسرا

إيغور بليكوف، مدير المعهد الروسي للمديرين، الاتحاد الروسي

هيلويسا بلوطي بديكس، الأمانة العامة للمعهد البرازيلي لحسن إدارة الشركات، البرازيل

بول دمبنسكي، الأمين العام، مرصد المالية، سويسرا

روبرت غارنت، عضو المجلس، مجلس معايير المحاسبة الدولية، المملكة المتحدة

ندونغو غانجي، الرئيس التنفيذي، الاتحاد الأفريقي للمحاسبين في شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها، كينيا

ريتشارد غولدنغ، شريك، شركة برايس ووتر هاوس كوبرز، سويسرا

كاثرين غوردون، كبيرة اقتصاديين، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فرنسا

روب غري، المدير، مركز البحوث الاجتماعية والبيئية، المملكة المتحدة

دوايت جستن، المشاريع متعددة الجنسيات، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، بلجيكا

نانسي كامب رولاندز، كبيرة مديرين، شركة أرنست وينغ، هولندا

بروين محمود، نائب المدير، مؤسسة بالي كرما - ساهايك، بنغلاديش

جولي مكداول، مديرة بحوث الاستثمار المسؤول اجتماعياً، شركة ستاندرد لايف للاستثمار، المملكة المتحدة

عباس ميرزا، شريك، شركة ديلوات وتوش، الإمارات العربية المتحدة

جنيفر مورس، شركة هيرمز لإدارة المعاشات التقاعدية المحدودة، المملكة المتحدة

موخيتي موشوشو، المدير، المعهد الأفريقي لمواطنة الشركات، جنوب أفريقيا

أماندا بنغري، مديرة متقدمة، قسم المشورة بشأن الجمهور واستراتيجية وعمليات الأعمال التجارية، شركة برايس

ووتر هاوس كوبرز، سويسرا

مايكل أورمنسكي، مدير البرنامج، مكتب العمل الدولي، سويسرا

بيتر أتنغ، نائب المدير، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، سويسرا

لين فندلاند، موظفة مشاركة لشؤون حقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، سويسرا

المرفق الثاني

مؤشرات مقترحة للبحث في اجتماع فريق الخبراء الاستشاري

ألف - صورة عامة لقوة العمل

التفاصيل بحسب البلد:

- عدد الموظفين بحسب نوع الجنس ومستوى المسؤولية
- عدد الموظفين بحسب الجنسية ومستوى المسؤولية
- عدد الموظفين بحسب العمر
- عدد الموظفين المعوقين
- عدد الموظفين بحسب نوع العقد
- عدد الموظفين الداخليين والعاملين من الخارج

باء - معدل تجدد قوة العمل

التفاصيل بحسب البلد:

- عدد الموظفين المستخدمين بحسب حالة استخدامهم (متفرغون/غير متفرغين)، ونوع العقد (دائم/مؤقت)، ونوع الجنس، والمستوى التعليمي
- عدد الموظفين المفصولين بحسب وضعهم ونوع عقدتهم ونوع الجنس ومستوى التعليم

جيم - تفاصيل التدريب بحسب البلد

التفاصيل بحسب البلد:

- متوسط عدد ساعات التدريب للموظف الواحد في كل سنة بحسب فئة الموظفين

دال - تمثيل الموظفين

التفاصيل بحسب البلد:

- النسبة المئوية للموظفين المشمولين باتفاقات المفاوضات الجماعية
- النسبة المئوية للموظفين الممثلين بممثل مستقل

هاء - تنظيم ساعات العمل

التفاصيل بحسب البلد:

- ساعات العمل الأسبوعية
- متوسط عدد أيام الإجازات السنوية
- العمل الإضافي

واو - الصحة والسلامة

التفاصيل بحسب البلد:

- عدد الوفيات في الحوادث المهنية، يشمل المتعاقدين من الباطن، وسبب الحادث
- عدد الحوادث المهنية التي لم تسفر عن وفيات، يشمل المتعاقدين من الباطن، والسبب
- عدد الأمراض المهنية، يشمل المتعاقدين من الباطن وسبب هذه الأمراض
- عدد حالات عدم الامتثال القانوني لصحة وسلامة العاملين والزبائن

زاي - التوزيع الجغرافي للإنفاق

التفاصيل بحسب البلد:

- مبلغ الإنفاق على السلع والخدمات في داخل البلد، من قبل المتعاقدين والموردين الدوليين
- مبلغ الإنفاق على السلع والخدمات في داخل البلد، من قبل المتعاقدين والموردين المحليين

حاء - سلسلة التوريد

التفاصيل بحسب البلد:

- متوسط الفترة الزمنية لدفع فواتير الموردين
- عدد العقود الملغاة والمشاريع المشتركة التي أوقفت أعمالها الاستثمارية بسبب عدم الامتثال لمبادئ الأعمال التجارية
- نسبة الموردين والشركاء الذين خضعوا لفحص الامتثال لحقوق الإنسان

طاء - حالات عدم الامتثال للأنظمة

الإجراء القانوني المتخذ ضد الشركة المعنية:

- الممارسات المناهضة للنقابات
- التمييز
- عدم الامتثال لتشريعات حقوق الإنسان المحلية
- السلوك المنافي للمنافسة
- التأخر في دفع الفواتير
- انتهاك حرمة المستهلك
- انتهاك أنظمة الإعلان والتسويق
- عدم الامتثال لأنظمة المعلومات والعلامات المتعلقة بالمنتج
- انتهاك أنظمة مكافحة التروستات والاحتكارات
- حالات الفساد والسلوك غير المهني

— — — — —